ان نجعل قوله لا فعلن كذا بمنزلة لا اري لهذا العقد سبيلا الا
فعل كذا وجعل ابن خروف من ذلك لست عليهم بمسيطر
الا من تولى وكفر على ان يكون من مبتدا وبعده الخبر
ودخلت الفا اليضمن المبتدا معنى الجزا وجعل الفراء منه فداة
من فدا فتش بوامه الا قليلا اي الا قليلا منهم لم يثب ونحو قوله
تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فالموتة الاولى
مستثنى منقطع مخرج مما افهمه لا يذوقون فيها الموت من
نفي تصوره للمبالغة في نفي وقوعه اي لا يذوقون فيها الموت
ولا يخطر ببالهم الا الموتة الاولى ويمكن جعل التقدير فيما سلف
شاملا للمنقطع بان نحمل الاخراج على ما يشمل الاخراج من مفهوم
الكلام والدخول على ما يشمل الدخول في حكم ما يفهم منه بواسطة
ولو عرفا وفي الاستثنا المنقطع اخراج من حكم مفهوم الكلام
فانه اذا قيل جا القوم فهم عرفا مجي ما يتعلق بهم ايضا فقولنا
الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك العلامة الدماميني
ابن مالك في شرح الالفية وكانه قيل جا القوم وجا ما يتعلق
بهم ايضا الا الحمير فالمستثنى في التقدير غير داخل في الحكم
ولم يثبت له الحكم الا ان المتصل كان داخلا في مفهوم المستثنى
منه والمنقطع لم يكن كذلك اصلا لكن ها هنا قسم اخر وهو
ما يكون المستثنى داخلا فيما سبق لكن اريد بالاستثنا
اثبات حكم اخر على المستثنى كما يقال جا بني القوم الا زيدا
فعظموه بمعنى انه لكن زيد معظم وقد صرح المفسرون في قوله
تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله
بانه منقطع واعتبر بعضهم في الاستثنا ان يكون من متكلم
واحد ومن عليه ابن السبكي في جمع الجوامع وقيل لا يعتبر
ذلك قال المحقق المحلي في شرحه فقول القائل لا ازيدك الا

قول

قوله غير جا الرجال استثنا على الثاني لغو على الاول ولو قال
النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الذمة عقب قوله
قوله تعالى اقتلوا المشركين كان استثنا قطعا لانه البلغ
عن الله تعالى وان لم يكن ذلك فيه انا التزمه وهل قياسه
حتى يكون استثنا قطعا قول الوكيل في الاستثنا الا
خمسة عقب قول موكله فيه لزيد علي عشرة لان الوكيل
قايم مقام موكله فيه نظر وهل هذا هو الخلاف في انه
هل يشترط في الكلام لافاده المتكلم او لا بل يجري وان اشترطنا
الافاده هناك ويعرف فيه نظر ايضا وهل يعتبر كون
المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه او لا بل يكفي
صحة الدخول ذهب جمهور النحاة الى الاول كما قاله
الرضي وعليه فالا في قولك جاني رجال الا زيدا محمولة
على الصفة اي رجال متصفون بمغايرة زيد دون
الاستثنا لتعذره اذ شرط متصله دخول المستثنى
في المستثنى منه قطعا ومنقطعه عدم الدخول
قطعا وذهب المبرد الى الثاني فيجوز عنده الحمل قطعا
ومنقطعه عدم الدخول قطعا على الاستثنا فما ذكر
واما الاستثنا بمعنى المستثنى فهو المخرج تحقيقا او تقديرا
من مذكور او متروك بالا او باحد معناها فالمخرج جنس
يشمل المستثنى نحو قام القوم الا زيدا وغيره نحو ما جاني
القوم لكن زيد جاني ونحو قام القوم ولم يقم زيد كذا قيل
وقولنا تحقيقا او تقديرا تقسيم للجنس الذي هو المخرج
لارادة بيان دخول المتصل نحو جا اخوك الا زيدا
فانه مخرج تحقيقا والمنقطع نحو ما لزيد علم بقيام عمرو
الا ظانا بظنه فان هذا ليس بمخرج تحقيقا بل وتقديرا ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)